

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 2014-04-15 رقم العدد: 16731 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 22 رقم القصاصه: 1

أكد على وسائل الإعلام بعدم نشر أي أخبار تخص الفيروس أو أي مرض وبائي إلا من خلال الجهة الرسمية المعتمدة بوزارة الصحة

مجلس الوزراء: الوضع بالنسبة لفيروس كورونا مطمئن والله الحمد

إنشاء «المركز السعودي للتحكيم التجاري» ومقره الرئيس مدينة الرياض والموافقة على نظام شמוש الأمني



جلسة مجلس الوزراء برئاسة الأمير سلمان



الأمير سلمان مقرئاً جلسة المجلس

المملكة تعرب عن قلقها لتدهور أوضاع حقوق الإنسان في عدد من دول العالم

مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة ومصر في مجال الربط الكهربائي

الرياض - واس

■ رأس صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على عدد من التقارير بشأن تطورات الأوضاع ومستجداتها في المنطقة والعالم، وأعرب عن تقديره للقرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في اجتماعه الطارئ لبحث مستجدات القضية الفلسطينية، مشدداً على دعوة وزراء الخارجية العرب للولايات المتحدة الأميركية مواصلة مساعيها من أجل استئناف مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وبما يلزم الجانب الإسرائيلي تنفيذ تعهداته والتزاماته بمرجعيات عملية السلام وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

وعبر مجلس الوزراء عن قلق المملكة العربية السعودية لتدهور أوضاع حقوق الإنسان في عدد من دول العالم، ومن ذلك استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، وتدهور وضع حقوق الإنسان في ولاية راخين ذات الغالبية المسلمة في ميانمار، والأزمة الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى وما خلفته من أزمة غذائية طالت نحو ثلث عدد السكان، داعياً المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته لإيقاف تلك الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية في هذه المناطق ومحاسبة المسؤولين عنها، وأهمية تضافر الجهود الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء تطرق بعد ذلك إلى عدد من الموضوعات في الشأن المحلي، ومن ذلك بعض الإنجازات العلمية التي تحققت للمملكة هذه الأيام، منوهاً في هذا السياق بإنجاز الطلي المتمثل بنجاح عملية فصل التوام العراقي، ورفع الشكر لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على اهتمامه ومتابعته ودعمه لمسيرة فصل التوام.

كما اطلع على تقرير عن تحقيق الفريق السعودي المشارك في أولمبياد الرياضيات الخليجي الثالث 2014م المراكز الستة الأولى للمرة الثالثة على التوالي، وتحقيق المملكة المركز الخامس عالمياً بين عشر دول رائدة في استخدام الخدمات الحكومية الرقمية، مؤكداً أن هذه الإنجازات تجسد ما يتميز به الوطن ولله الحمد من كفاءات مندعة تسهم في بناء مجتمع معرفي، كما أنها بعد توفيق الله سبحانه وتعالى ثمرة للدعم المتواصل والمستمر من حكومة المملكة العربية السعودية الذي يعد المحفز والدافع لتميز وتفوق أبناء الوطن في مختلف المحافل الدولية.

واطلع المجلس على تقرير من معالي وزير الصحة عن وضع فيروس كورونا والجهود التي تقوم بها الوزارة بهذا الخصوص، واطمأن المجلس على الوضع الصحي بشكل عام ووضع محافظة جدة بعد جولة معالي وزير الصحة التفقدية لعدد من مستشفيات الوزارة في محافظة جدة، مؤكداً أن الوضع بالنسبة لفيروس كورونا مطمئن ولله الحمد. ويؤكد المجلس على وسائل

الإعلام كافة الالتزام بما صدر من تعليمات بعدم نشر أي أخبار تخص هذا الفيروس أو أي مرض وبائي إلا من خلال الجهة الرسمية المعتمدة بوزارة الصحة.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم، اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٤٣٥هـ على عدد من الموضوعات من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية وافق مجلس الوزراء على إضافة صاحب السمو الملكي نائب وزير الخارجية إلى عضوية مجلس معهد الدراسات الدبلوماسية.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتباحث مع المنظمة العربية للسياحة في شأن مشروع اتفاقية مقرر بين حكومة المملكة العربية السعودية والمنظمة العربية للسياحة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٦ / ١١٨) وتاريخ ٩ / ١ / ١٤٣٥هـ، وافق مجلس الوزراء على نظام نقل معلومات المتعاملين مع المنشآت الخاصة إلكترونياً إلى مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية (نظام شمس الأمني). وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح النظام: ١ - يضع النظام القواعد العامة لنقل معلومات المتعاملين مع المنشآت الخاصة إلى مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية إلكترونياً عبر نظام يسمى (نظام شمس) تتولى وزارة الداخلية مسؤولية تشغيله، والإشراف على تطبيقه وتطويره. ويلزم النظام الوزارة - في الوقت ذاته - باتخاذ الإجراءات الفنية والتقنية التي تضمن خصوصية المنشآت الخاصة وسرية المعلومات وضمان عدم استخدامها للأغراض غير المعدة لها.

٢ - يسري النظام على المنشآت الخاصة التي تمارس أنشطة مرافق الإيواء السياحي وتأجير الاستراحات وتأجير السيارات، وشراء الذهب والمجوهرات من المتعامل، ونقل الركاب بين المدن داخل المملكة أو إلى خارجها، ونقل المركبات، وتأجير العقار، والمراكز الرياضية وبيع المركبات الملقى تسجيلها.

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه كل من: معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ومعالي وزير التجارة والصناعة، وافق مجلس الوزراء على ما يلي:

أولاً: تشكل لجنة دائمة في وزارة العدل تضم ممثلاً من كل من: وزارة العدل، ووزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للاستثمار، وثلاثة مختارهم مجلس الغرف التجارية والصناعية، وثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص يختارون بالاتفاق بين وزير العدل ووزير التجارة والصناعة، وتكون مهمة هذه اللجنة على النحو الآتي:

١. الموافقة على إصدار تراخيص بإنشاء مراكز تحكيم سعودية وفروعها، وفقاً للقواعد التي تضعها اللجنة.

٢. وضع معايير لقبول المحكمين في المراكز التي ترخص لها.

٣. وضع معايير استرشادية لتحديد أتعاب المحكمين ومصاريفهم في المراكز التي ترخص لها.

وتصدر اللجنة الدائمة قراراتها بالأغلبية وتعتمد من وزير العدل. ثانياً: إنشاء مركز باسم "المركز السعودي للتحكيم التجاري"، وتحت مظلة مجلس الغرف التجارية والصناعية، ويكون مقره الرئيس مدينة الرياض، يتولى الإشراف على إجراءات التحكيم في المنازعات التجارية والمدنية ذات الصلة التي يتفق أطرافها على تسويتها تحكيمياً في إطار هذا المركز، وفق ما تقضي به الأنظمة المرعية والمبادئ القضائية التجارية والمدنية المستقرة، ولا يدخل في اختصاص هذا المركز المنازعات المتعلقة بالقضايا الإدارية والأحوال الشخصية والجزائية وما لا يجوز الصلح فيه.

ثالثاً: يكون للمركز مجلس إدارة يشكل بقرار من مجلس الغرف التجارية والصناعية بالاتفاق مع وزير العدل ووزير التجارة والصناعة وبالتنسيق مع محافظ الهيئة العامة للاستثمار لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وأن يكون رئيس المجلس وأعضاؤه ممن سبق لهم العمل في القطاع الخاص ذي الصلة لمدة لا تقل عن عشر سنوات للرئيس وخمس سنوات للأعضاء، والأيكون أي منهم شاغلاً لمنصب أو وظيفة حكومية، ويتولى المجلس شؤون المركز، والإشراف عليه وعلى وجه الخصوص ما يأتي:

١. الموافقة على لوائح المركز والقواعد والقرارات والمتطلبات اللازمة لعله وما يتصل بموارده المالية، وعمل فروع المركز التابعة له.

٢. إعداد قائمة بأسماء المحكمين في مجال اختصاص المركز، يمكن للأطراف المعنية الاطلاع عليها والاختيار منها أو من غيرها.

٣. وضع معايير استرشادية لتحديد أتعاب المحكمين المقيدين في هذا المركز ومصاريفهم.

٤. إنشاء، بحسب الحاجة، فروع للمركز داخل المملكة وخارجها.

٥. اتخاذ ما يلزم من ترتيبات في شأن القضايا الداخلة في اختصاص المركز في جميع المنازعات التي تنشأ بين الأشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية.

رابعاً: يتولى المركز تمثيل المملكة في مجال التحكيم التجاري محلياً ودولياً، وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل.

خامساً: يكون للمركز صندوق، لتقديم المعونة التحكيمية وفق لائحة تصدر بقرار من وزير التجارة والصناعة.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة الموارد البشرية في جمهورية المجر، الموقع عليها في مدينة بودابست بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٤٣٤هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سادساً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٤٤ / ٦٦) وتاريخ ١٤ / ٢ / ١٤٣٥هـ وافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال الربط الكهربائي، الموقعة في مدينة (الرياض) بتاريخ ٢٢ / ٧

الكهربائية بين البلدين وبخاصة خارج أوقات الذروة، وتنص مذكرة التفاهم على قيام الشركة السعودية للكهرباء والشركة القابضة لكهرباء مصر بإعداد اتفاقيات مشروع الربط الكهربائي اللازمة والتفاوض حولها وتوقيعها وبذل الجهود اللازمة لضمان تنفيذها.

سابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي:

١- تعيين عبدالعزيز بن عبدالله بن سليمان المشعلي على وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للشؤون المالية والميزانية) بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الأركان العامة.

٢- تعيين عبدالعزيز بن علي بن سليمان الثويني على وظيفة (وكيل الوزارة لشؤون الحقوق) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.

٣- تعيين عبدالكريم بن عبدالعزيز بن عبدالكريم العيدان على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بإمارة منطقة الرياض، اعتباراً من تاريخ ١ / ٧ / ١٤٣٥ هـ.

٤- تعيين محمد بن فلاح بن زبون الدرعان على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

٥- تعيين سفر بن مشيب بن محمد أبو مديني على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون النقل البري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.

كما اطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين للهيئة الملكية للجبيل وينبع وصندوق التنمية الزراعية عن عام مالي سابق، كما اطلع على القرارات الصادرة عن القمة العربية الإفريقية (الثالثة) المنعقدة في دولة الكويت خلال المدة من ١٤ - ١٦ / ١ / ١٤٣٥ هـ وقد أحاط المجلس علماً بما جاء في التقريرين السنويين والقرارات المشار إليها، ووجه حيالها بما رآه. وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء عما انتهى إليه المجلس حيال الموضوعات التي تناولتها جلسته إلى مقام خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.



الأمير مقرن حاضراً الجلسة

١٤٣٤ هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. وتهدف مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومتي البلدين الشقيقتين إلى المشاركة في احتياطي قدرات التوليد للاستعمال خلال أوقات الطوارئ والأعطال وتعزيز موثوقية واستقرار الشبكتين الكهربائيتين السعودية والمصرية، وإجازة استيراد وتصدير الطاقة